

Distr.: General  
14 February 2023  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2023

25 تموز/يوليه 2022 - 26 تموز/يوليه 2023

البند 12 (أ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: تقارير

هيئات التنسيق

## التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2022

موجز

في عام 2022، عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وآلياته الفرعية في سياق أزمات مركبة فرضت ضغوطاً غير مسبقة على الاقتصاد العالمي وأدت إلى تراجع مكاسب التنمية.

وبينما واصل أعضاء المجلس توجيه قدراتهم الجماعية ومشاركتهم نحو تحقيق تعافي العالم من الأثر غير المسبوق لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أكدوا من جديد التزامهم بدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف واستعادة الزخم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال دعم خارطة الطريق المنصوص عليها في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة".

وشمل العمل البرنامجي النظر في أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، وأوجه عدم المساواة، والمسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية، والتنمية الحضرية المستدامة، وأقل البلدان نمواً.

وواصل المجلس تركيز اهتمامه على الآثار المترتبة على إيجاد مقاييس للتقدم من شأنها أن تكمل الناتج المحلي الإجمالي، وأيد مساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بعنوان "تقييم ما يهم: المساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإحراز التقدم إلى ما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي" لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الغاية 17-19 من أهداف التنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

310323 060323 23-02685 (A)



وفي مجال تنسيق الإدارة المؤسسية، ركز عمل المجلس على دفع عجلة التغيير السلوكي في ثقافة عمل منظومة الأمم المتحدة وتشجيع تهيئة بيئة عمل آمنة وشاملة للجميع على نطاق هذه المنظومة.

وواصل المجلس التمسك بنهج عدم التسامح إطلاقاً مع التحرش الجنسي، مع تعزيز جهود الوقاية والاستجابة التي تركز على الضحايا عبر المنظمات، بما في ذلك من خلال المساهمة في وضع وحدة تدريبية متعددة الوسائط وقائمة على سيناريوهات بشأن حقوق وكرامة ضحايا سوء السلوك الجنسي، لنشرها في عام 2023.

وفي التقرير، يسلط المجلس الضوء على أنشطة التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل.

## أولا - مقدمة

- 1 - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، يتضمن هذا التقرير عرضاً عاماً للعمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. والتقرير مُعد استجابة لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة 4 (ب) من قرارها 289/64 بشأن تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، لإدراج معلومات عن أعمال المجلس في التقرير الاستعراضي السنوي الذي يقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي تدرسه أيضاً لجنة البرنامج والتنسيق.
- 2 - ويتضمن التقرير أبرز الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في عام 2022 تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين. وباعتباره هيئة تنسيقية، يقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين واثنان من آلياته الفرعية، وهما اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، بتعزيز الإدارة واتساق السياسات بغية زيادة فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. ويتوافق عمل المجلس مع الولايات الحكومية الدولية ويدعم أولويات الدول الأعضاء.
- 3 - وخلال عام 2022، عادت دورات مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته الرفيعة المستوى لتعقد بالحضور الشخصي بفضل تخفيف القيود المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

## ثانياً - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

- 4 - في عام 2022، عمل المجلس وآلياته الفرعية في سياق أزمات مركبة فرضت ضغوطاً غير مسبوقة على الاقتصاد العالمي وأدت إلى تراجع مكاسب التنمية. واستجبت الظروف القيام بكل من استجابة وعمل عالميين على نطاق واسع، مع توخي التأثير والتحلي بالطموح عبر نطاق أهداف سياسات منظومة الأمم المتحدة. وأكد مجلس الرؤساء التنفيذيين، من جانبه، من جديد التزامه بدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف واستئناف السير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها دعم خارطة الطريق المنصوص عليها في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"<sup>(1)</sup>. وواصلت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بذل جهودها الرامية إلى تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مسارات العمل المتعلقة بأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، وأوجه عدم المساواة، والشعوب الأصلية، والتنمية الحضرية المستدامة، وأقل البلدان نمواً.

*إنقاذ أهداف التنمية المستدامة ودعم "خطتنا المشتركة"*

- 5 - مع تفاقم الوضع العالمي الصعب بالفعل بسبب النزاع في أوكرانيا، ركز مجلس الرؤساء التنفيذيين على إنقاذ أهداف التنمية المستدامة ودعم "خطتنا المشتركة" عندما عقد دورته العادية الأولى في أيار/مايو 2022. ونظر المجلس في التحديات القائمة والناشئة التي تواجه التعافي الاقتصادي العالمي وفي تنفيذ خطة عام 2030. وتم التأكيد على أنه في سياق الأزمات المتعددة، بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية وجائحة كوفيد-19 والنزاعات الجارية، ستواصل الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في عدة مجالات، بما في ذلك

(1) A/75/982.

تمويل التنمية المستدامة، والتحول في مجال الطاقة، والتجارة، والتصنيع، والرقمنة، والحد من أوجه عدم المساواة، ودعم تطوير وتسليم لقاحات كوفيد-19. واتفق المجلس على أن الاستثمار في التنمية المستدامة هو أفضل سبيل لمنع وقوع الأزمات وصون السلام الدولي.

6 - ولاحظ الأعضاء أنه حتى قبل الأزمات المتعددة، لم يكن العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرجع ذلك جزئياً إلى مسائل متعلقة بالحوكمة العالمية والسلطة المحدودة للمؤسسات المتعددة الأطراف. وكانت معالجة مسائل الحوكمة، لا سيما فيما يتعلق بالمنافع العامة العالمية، شرطاً رئيسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن القلق إزاء شيوع المنظورات القصيرة الأجل في وضع السياسات، التي لا تعالج مشاكل المستقبل معالجة كافية. واعتبر المجلس أن "خطتنا المشتركة" تتيح فرصة مهمة لصناع القرار لإظهار القيادة واعتماد نهج طويل الأجل في مجال الحوكمة. ويمكن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المساعدة من خلال تزويد الدول الأعضاء برؤى قوية وإيجابية للمستقبل. وشدد الأعضاء على الحاجة إلى بناء الثقة في المؤسسات، وتعزيز تعددية الأطراف المترابطة، ودعم جهود الإصلاح التي تهدف إلى زيادة المشاركة والشمول. وخلص إلى أن العمل المضطلع به لتحقيق "خطتنا المشتركة" يجب أن يكون متزامناً مع جهود منظومة الأمم المتحدة لإنفاذ أهداف التنمية المستدامة ومكملاً لها.

7 - وفي الدورة العادية الثانية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعقودة في عام 2022، وفي استمرار للجهود الرامية إلى دعم إنفاذ أهداف التنمية المستدامة، استكشف مسارين رئيسيين مقترحين في "خطتنا المشتركة" بمزيد من التعمق. وكان أولهما هو خطة السلام الجديدة، التي قد توخاها الأمين العام للتصدي للتحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي.

8 - ولاحظ المجلس أن بيئة السلام والأمن العالمية قد تغيرت تغيراً ملحوظاً منذ إنشاء وظيفة حفظ السلام، مما تطلب من الأمم المتحدة أن تغير منظورها للسلام والوقاية وعملياتها المتعلقة بهما، بسبل منها اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات إزاء السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ورأى الأعضاء أن الوقاية تمكن من تنفيذ خطة عام 2030 وتسرع وتيرة وأكدوا أن الأمم المتحدة ستحتاج إلى ولاية معززة لتكون قادرة على العمل بشكل استباقي بشأن البيانات والمعلومات الاستخباراتية، وكذلك التعامل مع التكنولوجيات الجديدة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وشددوا على أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التبصر والحاجة إلى استثمارات في القدرات الوطنية للوقاية. وشدد الأعضاء على قيمة زيادة التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم الخطة الجديدة للسلام، مسلمين بأنه لكل كيان مساهمة بالغة الأهمية يتعين عليه القيام بها، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي للدوافع الناشئة للنزاعات.

9 - وينبغي أن تكون الخطة الجديدة للسلام جريئة ولكن عملية في الوقت نفسه، وأن تعتمد على نهج أكثر شمولاً إزاء السلام والأمن وتحدد فرص التعاون بين الأقطاب المتعددة. ويمكن أن: (أ) تستكشف كيفية التصدي بشكل أفضل للدوافع الناشئة للنزاع والأشكال الجديدة للنزاع التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية؛ (ب) تعالج الأبعاد الإقليمية للنزاعات ومسألة الإنفاذ المتعدد الأطراف معالجة أفضل؛ (ج) تشرك المجتمعات المحلية والشباب والنساء بشكل أفضل في عمليات السلام.

10 - وكان الموضوع الثاني المتعلق بـ "خطتنا المشتركة"، الذي ركز عليه مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2022، هو استعادة المشاعات الرقمية. ولوحظ أن التحول

التكنولوجي يؤثر على عمل منظومة الأمم المتحدة عبر جميع الركائز، بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. ورأى المجلس إمكانات هائلة وكذلك مخاطر في التكنولوجيات الرقمية وناقش فرص الاستفادة من المشاعات الرقمية من أجل التنمية المستدامة وتخفيف الأضرار.

11 - وناقش المجلس أهمية ضمان أن تكون المشاعات الرقمية مفيدة للجميع، بما في ذلك قدرتها على تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والتنويع الاقتصادي، والحصول على التمويل، وتمكين الأشخاص الضعفاء. ومع ذلك، لوحظ أيضا وجود مخاطر، بما في ذلك: (أ) انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة؛ (ب) تأثير خطاب الكراهية والمحتوى الضار، لا سيما على النساء والأقليات والأطفال واللجائين والمهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة؛ (ج) تغذية نزعة التطرف في العالم الرقمي؛ (د) إمكانية تفاقم أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، داخل البلدان وفيما بينها.

12 - وتداول الأعضاء بشأن التطورات الأخيرة في مجالات القوانين والمبادئ والمعايير الدولية التي تنظم المشاعات الرقمية على الصعيدين الوطني والدولي. وذكرت حقوق الإنسان والأطر الأخلاقية في ذلك السياق كأسس قوية لإحراز مزيد من التقدم. ولاحظ مجلس الرؤساء التنفيذيين أن كلا من تطبيق القانون الدولي القائم ووضع قانون دولي جديد من جانب الدول الأعضاء يحرزان تقدما في هذا المجال. واتفق أعضاء المجلس على أهمية امتلاك ما يناسب من القدرات والهيكليات لتمكين الدول الأعضاء ودعمها في استخدام المشاعات الرقمية وإدارتها بفعالية. ومن الضروري أيضا أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز مواءمة المشاعات الرقمية لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 ودعم تنمية قدرات الدول الأعضاء.

13 - وتمثل موضوع آخر أبرزه الأمين العام في "خطينا المشتركة" في الحاجة الملحة إلى إيجاد مقاييس للتقدم تكمل الناتج المحلي الإجمالي. وكما ورد في التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2021<sup>(2)</sup>، ركز المجلس اهتمامه على هذا الموضوع في دورته العادية الثانية في ذلك العام. وفي عام 2022، وكمتابعة لتلك المناقشة وبناء على طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين، قدمت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بعنوان "تقييم ما يهم: المساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإحراز التقدم إلى ما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي" لدعم تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما الغاية 17-19 من أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن المساهمة، التي أعدت تحت قيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فرعا يعالج أسباب حاجة المجتمع الدولي إلى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي، يليه فرع يحتوي على إطار مقترح للذهاب إلى أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

14 - واستندت الصيغة النهائية لهذه الوثيقة إلى مساهمات من كيانات من المنظومة كلها واسترشد بمداولات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، بما في ذلك في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022، وفي اجتماعين افتراضيين لما بين الدورات نُظما في شباط/فبراير وتموز/يوليه 2022. وأيدت اللجنة اعتماد نهج مبني على القيم إزاء مبادرة "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي" يتبع مبدأ العالمية الوارد في خطة عام 2030، ويضع الناس وكوكب الأرض في صميم الاهتمام. وأيد

الأعضاء الأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية والرقمية وبعدي التوزيع وقابلية التأثير، مع الإشارة إلى الأهمية المستمرة للنتائج المحلي الإجمالي واستخداماته المعيارية المختلفة. واعتُبر أن التقدم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي من شأنه دعم وضع سياسات قائمة على الأدلة مع الاستجابة للسياقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتكنولوجية المتغيرة.

15 - ولزيادة دعم عزم مجلس الرؤساء التنفيذيين على إنقاذ أهداف التنمية المستدامة، أطلقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في عام 2022 مسارات عمل في ثلاثة مجالات مواضيعية تركز على أهداف خطة عام 2030 ولها صلات قوية بالمواضيع الرئيسية في "خطينا المشتركة". ويتعلق المسار الأول بالواجبات تجاه المستقبل، وتتمثل أهدافه فيما يلي: (أ) المساهمة في تشجيع فهم مدعوم علمياً لأثر إجراءات اليوم عبر أجيال متعددة؛ (ب) تعزيز الإنصاف بين الأجيال؛ (ج) دعم الجهود المعيارية الرامية إلى تكريس مسؤولية عالمية تجاه الأجيال المقبلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتشارك شبكة الرؤية الاستراتيجية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بنشاط في هذا المجال، بهدف المساعدة على تعزيز التخطيط على المدى البعيد والتفكير المشترك بين الأجيال داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال أنشطة ملموسة لاستشراف المستقبل والتبصر تنمي قدرات الموظفين. ويعالج المجال الثاني المنافع العامة العالمية الجديدة، مع التركيز الأولي على البيانات، وعلى وجه التحديد، تحليل مختلف نهج إدارة البيانات الدولية، فضلاً عن المنصات لتمكين استخدام البيانات كمنفعة عامة. ويتناول مسار العمل الثالث مشاركة أصحاب المصلحة، دعماً لرؤية الأمين العام لحكومة أكثر ترابطاً وشمولاً، للنهوض بأهداف التنمية المستدامة العالمية. وستتقدم الجهود وتتطور على مدى السنتين إلى ثلاث سنوات المقبلة لضمان تحقق القيمة المضافة والتكامل في عمل اللجنة في الوقت الذي ترسم فيه الدول الأعضاء معالم طريق نحو مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في عام 2024، وما بعده.

#### أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي

16 - بعد اعتماد التوصية بشأن أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي<sup>(3)</sup> من قبل المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والأربعين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021<sup>(4)</sup>، وضعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مبادئ الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في منظومة الأمم المتحدة<sup>(5)</sup> من خلال فريقها العامل المشترك بين الوكالات المعني بالذكاء الاصطناعي، الذي أنشئ في عام 2020. وضمنت المبادئ، التي تستند إلى التوصية وترتكز على ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، لتوجيه كيانات منظومة الأمم المتحدة في إدارة الاعتبارات الأخلاقية واعتبارات حقوق الإنسان في جميع مراحل دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التطوير والاستخدام والشراء والرصد والتقييم. وبعد إقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين للمبادئ في أيلول/سبتمبر 2022، ناقشت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2022، مجالات العمل ذات الأولوية للمتابعة بشأن المبادئ، بما في ذلك تيسير التعاون والاتساق على نطاق المنظومة بشأن المسألة، وشجعت كيانات منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ المبادئ في مؤسساتها.

(3) انظر: [www.unesco.org/en/artificial-intelligence/recommendation-ethics](https://www.unesco.org/en/artificial-intelligence/recommendation-ethics).

(4) انظر: [https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380399\\_ara](https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380399_ara).

(5) CEB/2022/2/Add.1.

تعزيز أثر منظومة الأمم المتحدة وإبراز دورها في الحد من أوجه عدم المساواة دعماً لتحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة

17 - عملاً بقرار اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في تشرين الأول/أكتوبر 2021، قدمت فرقة العمل المعنية بأوجه عدم المساواة التابعة لها ورقة تفكير لإثراء مناقشة في الدورة الثالثة والأربعين للجنة بشأن عمل منظومة الأمم المتحدة المتعلق بأوجه عدم المساواة في السياق العالمي الحالي. وكان الهدف هو زيادة رفع مستوى مشاركة منظومة الأمم المتحدة وطموحها في دعم الهدفين 5 و 10 من أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت الورقة تحليلاً للحالة الراهنة لأوجه عدم المساواة في العالم، واستعراضاً لولايات منظومة الأمم المتحدة للعمل بشكل حاسم على معالجة أوجه عدم المساواة، وتوصيات لتتخذ فيها اللجنة. وكانت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج قد أنشأت فرقة العمل المعنية بأوجه عدم المساواة في عام 2019، تحت قيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لتعزيز قيادة منظومة الأمم المتحدة وتنسيق عملها وبروز دورها فيما يتعلق بهذا الموضوع وتعزيز تنفيذ إطار العمل المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة وعدم التمييز<sup>(6)</sup>، الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2016.

#### الشعوب الأصلية

18 - استعرض الأعضاء، في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وثيقة لمجلس الرؤساء التنفيذيين بعنوان "بناء مستقبل يشمل الجميع ويتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود مع الشعوب الأصلية: دعوة إلى العمل"<sup>(7)</sup> أعدها فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية تحت قيادة الرئيسيتين المشاركتين، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واليونسكو. وقد أكدت الدعوة إلى العمل، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، التزام الرؤساء التنفيذيين بدعم الدول الأعضاء في تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها وإعمالها ومضاعفة الجهود لضمان عمل تعاوني ومتسق لمنظومة الأمم المتحدة<sup>(8)</sup> لدعم حقوقها ورفاهها. ووافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج على التوصيات المقدمة في الوثيقة للمساعدة في تعميق تنفيذ الدعوة إلى العمل، بما في ذلك على المستوى القطري.

#### التنمية الحضرية المستدامة

19 - تلقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج تقريراً مرحلياً في دورتها الرابعة والأربعين عن حالة استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لعام 2019<sup>(9)</sup> التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بهدف مناقشة الكيفية التي يمكن بها للعمل المشترك لمنظومة الأمم المتحدة أن يدعم

(6) انظر: <https://unsceb.org/un-system-framework-action-equality>.

(7) CEB/2020/2/Add.1/Rev.1.

(8) انظر خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج متسق في تحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (-/on-the-rights-of-indigenous-peoples)، التي وضعت استجابة لطلب للجمعية العامة في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية لعام 2014 (قرار الجمعية 2/69، الفقرة 31).

(9) CEB/2019/1/Add.5.

بشكل أفضل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة<sup>(10)</sup>. واعترافاً بأن التحضر هو أحد أهم الاتجاهات الكبرى التي تشكل العالم، أحاط الأعضاء علماً بالتقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجية على نطاق المنظومة ووافقوا على التوصيات المقترحة في التقرير للمساعدة في التغلب على التحديات والثغرات المحددة.

#### تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031

20 - لتعزيز التزام الدول الأعضاء المتجدد باتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة لدعم أقل البلدان نمواً، دعي، في قرار الجمعية العامة 258/76 بشأن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، كل من مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج إلى دعم تنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نطاق المنظومة<sup>(11)</sup>، مع تحديث ولاية مددت لأول مرة في إطار برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 في عام 2012<sup>(12)</sup>. وبناء على ذلك، تلقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها الرابعة والأربعين، تقريراً مرحلياً أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية يحيل موجزاً للإجراءات والتوصيات المتعلقة بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً والجهود التي تبذلها الكيانات والآليات المشتركة بين الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم نظم تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وقدم التقرير عرضاً موجزاً للتقدم المحرز نحو تشغيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

### ثالثاً - الابتكار في أساليب عمل منظومة الأمم المتحدة

21 - ظل كل من جائحة كوفيد-19 والتعافي المرتبط بها يعجلان بتطبيق أدوات وتقنيات ومهارات حديثة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وعززاً تفكير المنظومة وتعاونها من أجل استجابات متكاملة تتوقع المخاطر وتعالجها مع تعزيز قدرة الموظفين على مواجهة التحديات المعقدة وتحسين أساليب العمل.

### ألف - تعزيز الشفافية والمساءلة

تنفيذ خارطة الطريق على نطاق المنظومة من أجل الابتكار في إعداد بيانات وإحصاءات الأمم المتحدة

22 - ظل ضمان موثوقية بيانات منظومة الأمم المتحدة وتوافرها في الوقت المناسب أولوية بالنسبة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته الفرعية طوال عام 2022. ويدعم عمل المجلس ولجانه تنفيذ وثيقتين رئيسيتين من وثائق السياسة العامة هما: خارطة الطريق على نطاق المنظومة من أجل الابتكار في إعداد بيانات الأمم المتحدة وإحصاءاتها<sup>(13)</sup>، التي وضعتها لجنة كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج<sup>(14)</sup> وأقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2020،

(10) قرار الجمعية العامة 256/71.

(11) الفقرة 301.

(12) انظر قرار الجمعية العامة 220/67، الفقرة 26.

(13) CEB/2020/1/Add.1.

(14) وفقاً لقرار الجمعية العامة 233/75، الفقرتان 23 و 32.

واستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان: بتبصر وتأثير ونزاهة<sup>(15)</sup>. ويمثل هذا العمل أيضا عاملا تمكينيا هاما لـ "خطةنا المشتركة"، التي تتضمن البيانات والتحليلات في "خماسية التغيير" نحو تحقيق الأمم المتحدة "2020".

23 - وتلقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها الرابعة والأربعين، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ خارطة الطريق، وهي خطة استراتيجية واسعة النطاق تغطي ثلاثة مجالات عمل واسعة: إيجاد حلول جديدة للبيانات في الوقت المناسب، وتلبية الاحتياجات الناشئة في مجال السياسات، وتقديم دعم منسق ومبتكر للدول الأعضاء. وأبلغ الأعضاء بأن عدداً من الأهداف قد أعطيت لها الأولوية، وهي: (أ) إحداث تحول في بوابة بيانات الأمم المتحدة ([data.un.org](https://data.un.org))؛ (ب) تعزيز ثقافة محو الأمية في مجال البيانات والدعم القائم على الأدلة؛ (ج) إدراج التحليلات التنبؤية، بما في ذلك التنبؤ الآني والتنبؤ المستقبلي، في برامج الأمم المتحدة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات؛ (د) دعم تصميم وتنفيذ برنامج وطني لتنمية القدرات الإحصائية؛ (هـ) تعزيز الصلة بين الإحصاءات ونظم المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة؛ (و) تحسين مصادر البيانات القائمة والتوسع في استخدام مصادر البيانات الجديدة لزيادة نطاق تغطية وجدوى وحسن توقيت البيانات والإحصاءات التي تُنتج وتُنشر. وأفيد بأنه على الرغم من التحديات التي يطرحها كوفيد-19، يُحرز تقدم جيد، ليس فقط من الناحية التقنية، ولكن أيضاً نحو تحسين الثقافة السائدة.

#### *إدارة وتحليلات البيانات القائمة على القيمة في منظومة الأمم المتحدة*

24 - تلتزم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بتعزيز الوصول إلى بيانات عالية الجودة وموثوقة وحسنة التوقيت مع استيفاء أعلى معايير الخصوصية والأمن. وتدعم اللجنة مبادرات متعددة بشأن مجالات رئيسية مثل القيادة والمساءلة، والشفافية، والمعايير، وأمن البيانات والمعلومات، فضلاً عن إدارة المعلومات، وتحسين إمكانية الوصول إلى وثائق الأمم المتحدة ومعلوماتها. وتشمل المبادرات إطار الأمم المتحدة للتشغيل البيئي الدلالي للوثائق المعيارية ووثائق الهيئات التداولية (2017)، ومكعب بيانات منظومة الأمم المتحدة (2018)، ومبادئ حماية البيانات الشخصية والخصوصية (2018)، والنظام الموحد للمحددات الدولية الدائمة للموارد الخاص بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها والسلاسل الإحصائية ذات الصلة (2019)، والمساهمة في وضع وتعزيز 26 توصيفاً وظيفياً في الأمانة العامة للأمم المتحدة تتعلق بمحلي البيانات ومهندسي البيانات وعلماء البيانات (2021).

25 - وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في دورتها الرابعة والأربعين، سلسلة من الحوارات بشأن البيانات وفرت للأعضاء حيزاً مخصصاً لتبادل الأسئلة المتعلقة بالبيانات ومناقشة الأولويات والتحديات المشتركة في هذا المجال. وبمساعدة فريق من الخبراء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، استكشف المشاركون في الدورة التحديات وأفضل الممارسات في مجال إدارة البيانات، والرقابة الداخلية وإدارة مخاطر البيانات، وإدارة المواهب من أجل قوة عاملة مبتكرة وشاملة للجميع، وإدارة الأمن والمخاطر، وحماية البيانات والخصوصية.

26 - وقررت اللجنة، في استنتاجاتها، أنه ينبغي مواصلة هذه الحوارات بشأن البيانات، مع التركيز بشكل خاص على إدارة البيانات والحوكمة المتعلقة بالبيانات، والبيانات والأشخاص من أجل إدارة المواهب،

(15) انظر: <https://www.un.org/en/content/datastrategy/index.shtml>.

ومكاسب الكفاءة المحتمل تحقيقها من وضع وتنفيذ اتفاقات مشتركة لتبادل البيانات، وحماية البيانات، وإدارة المخاطر والأمن السيبراني. وعند نهاية عام 2022، أنشئت أفرقة عاملة مخصصة للتعامل مع هذه المسائل بهدف بدء عملها في عام 2023.

توسيع نطاق إحصاءات مجلس الرؤساء التنفيذيين على مستوى المنظومة كلها من أجل زيادة الشفافية والمساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة

27 - طوال عام 2022، عملت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين على تحسين الجودة التحليلية للبيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وشموليتها وحسن توقيتها وتوافرها.

28 - وفيما يتعلق بالإحصاءات المالية لمنظومة الأمم المتحدة، نشر مجلس الرؤساء التنفيذيين مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير الإحصائي للمجلس عن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة<sup>(16)</sup>. وتم تعزيز إعداد التقرير وتحسينه باستمرار على مر السنين من خلال إضافة بيانات أكثر شمولاً من المزيد من المنظمات وزيادة الدقة في تفاصيل البيانات. وأتاحت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين إمكانية الوصول إلى حجم أكبر من البيانات على الموقع الشبكي للمجلس، مع تحسين الخصائص الوظيفية للتحليل التفاعلي للبيانات. وفي التقارير المقبلة من هذا النوع، ستسعى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى عرض عناصر يمكن استخدامها في شكل دينامي على الإنترنت على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين بدلاً من استخدام جداول ثابتة في صيغة PDF، على النحو المتبع عادة في التقرير في الماضي.

29 - ونفذت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين عمليات جمع البيانات المتصلة بالموارد البشرية. ووفقاً لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/74/7، الفقرة عاشر-17)، انتقلت الأمانة إلى جمع سنوي لبيانات عدد الموظفين، يشمل كامل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة. وبُذلت جهود إضافية لتعزيز كفاءة هذا الجمع من أجل تيسير اتفاقات تقاسم التكاليف استناداً إلى بيانات موثوقة وحديثة عن القوة العاملة. وفي شباط/فبراير 2022، اختتمت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين عملية جمع بيانات عدد الموظفين اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مما وفر أساساً موثقاً به ومناسباً من حيث التوقيت لتقاسم تكاليف نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، استجابة لطلب اللجنة الاستشارية (A/75/7، الفقرة عاشر-25، و A/74/7، الفقرة عاشر-18).

30 - واستكمالاً للتقدم الذي أحرزته أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين نحو توفير بيانات موثوقة في الوقت المناسب لأصحاب المصلحة الداخليين، أحرزت تقدماً ملحوظاً نحو إتاحة بيانات أكثر شمولاً عن الموظفين للجمهور على الموقع الشبكي للمجلس. ووفرت هذه البيانات، التي شملت اتجاهات التوظيف حسب الجنسية والتوزيع الجغرافي ونوع الجنس على مستويي الكيانات والرتب، مورداً قيماً لتقييم تكوين القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة وتنوعها. وعلاوة على ذلك، عملت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جمع البيانات الجنسانية بكفاءة. ومن خلال الاستفادة من منصة إدارة البيانات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في إدارة عمليات جمع البيانات على نطاق المنظومة بشأن حالات انتهاء الخدمة والوظائف الشاغرة من أجل

إعداد تقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين عن التحسن في وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/76/115).

31 - ومن أجل التقييد بأحدث المبادئ التوجيهية بشأن خصوصية البيانات وحلول الاستضافة المأمونة التي وضعها قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، نجحت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في نقل بياناتها إلى أداة تستضيفها الأمم المتحدة (SharePoint) على الموقع الخاص للأمم المتحدة). وأنجزت عملية الانتقال باستخدام الموارد الموجودة، ومن المتوقع أن تتطور أكثر لاستيعاب الحاجة المتزايدة إلى البيانات على نطاق المنظومة. ويمكن هذا الانتقال أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين من الاستفادة من السمات الأمنية المتطورة التي تتيحها المنصة في بيئة تستضيفها الأمم المتحدة، مع إتاحة الفرصة لتعزيز قيمة البيانات بتسخير الأدوات المتاحة. وتم التشديد بوجه خاص على تعزيز إدارة البيانات الوصفية وإدماج قدرات مرنة في مجالي التحليل والإبلاغ. وأفادت التحسينات المدخلة على إدارة البيانات أيضا البحث في البيانات المحفوظة وإنتاج التقارير وعرضها.

*تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على جمع البيانات وتحليلها وحمايتها: مكعب بيانات منظومة الأمم المتحدة*

32 - تشكل معايير بيانات الأمم المتحدة للإبلاغ المالي على نطاق المنظومة<sup>(17)</sup>، التي يشار إليها أيضا باسم مبادرة مكعب البيانات، أساس البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2022، وضعت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، معيارا سابعاً للبيانات، وهو مؤشر المساواة بين الجنسين. وأدخل المعيار منهجية وشكلاً موحدين للأمم المتحدة لتتبع مساهمة أنشطة الأمم المتحدة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوقها. وهو يستجيب لطلب الدول الأعضاء تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإتاحتها واستخدامها، والإبلاغ وتتبع الموارد، كما ورد في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2020<sup>(18)</sup>.

## باء - إدارة المخاطر

33 - واصل منتدى إدارة المخاطر التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، الذي أطلق في عام 2021 كهيئة استشارية متعددة التخصصات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، عمله لإعداد توجيهات ومنهجيات موحدة للتعامل مع المخاطر لتستخدمها منظومة الأمم المتحدة. واجتمع المنتدى مرتين في عام 2022 لمناقشة مواضيع رئيسية مختلفة مثل مخاطر أمن الإنترنت الناشئة التي تواجهها المنظمات اليوم (والتي أثرت أيضا دورة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن إدارة وتحليلات البيانات القائمة على القيمة في منظومة الأمم المتحدة)<sup>(19)</sup>، ومنظورات عملية لكيفية تنفيذ نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين من وجهة نظر المخاطر، وممارسة تقاسم المخاطر في سياق الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية.

(17) انظر: <https://unsceb.org/data-standards-united-nations-system-wide-reporting-financial-data>.

(18) قرار الجمعية العامة 233/75، الفقرة 12.

(19) CEB/2022/5، الفرع الثالث.

34 - وفي الوقت نفسه، واصل المنتدى توفير منصة مشتركة للكيانات يمكن فيها تبادل الوثائق وأفضل الممارسات، مما أسهم في قيام عدة منظمات أعضاء بوضع نظم داخلية للإدارة المركزية للمخاطر.

### جيم - دفع عجلة التغيير السلوكي في ثقافة عمل المنظومة

*العلوم السلوكية التي تسترشد بها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عملها بشأن مستقبل القوة العاملة في الأمم المتحدة*

35 - في إطار الجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بمستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، لدفع عجلة التغيير الثقافي وتشجيع تهيئة بيئة عمل مواتية داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وضعت توجيهاتٍ تشمل كامل نطاق المنظومة بشأن كيفية تعزيز التناغم بين العمل والحياة، مع التركيز بوجه خاص على طرائق العمل المختلطة المتطورة، من خلال توجيهات محددة بشأن الحدود في العمل في بيئة رقمية. وبالإضافة إلى ذلك، أجري تبادل واسع للخبرات بشأن طرق قياس وتقييم ثقافة المؤسسة بهدف الاستفادة بشكل أفضل من العلوم السلوكية لتمكين إحداث التحول الثقافي.

*التنوع والإنصاف والشمول*

36 - ناقشت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، خلال دورتها المعقودة في ربيع عام 2022، إمكانات التعاون على نطاق المنظومة استناداً إلى خطة العمل الاستراتيجية بشأن التصدي للعنصرية والنهوض بكرامة الجميع في الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي أعدتها فرقة عمل الأمين العام المعنية بالتصدي للعنصرية والنهوض بكرامة الجميع في الأمم المتحدة. وينبغي تنسيق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة ورصدها من خلال نهج موحد، استناداً إلى القيم والمبادئ المشتركة، لتحقيق التحول الثقافي الدقيق والمنشود على المدى الطويل. ووافقت اللجنة على إضفاء الطابع الرسمي على فريق متعدد التخصصات من جهات التنسيق المعنية بالتنوع والإنصاف والشمول يتألف من خبراء في مجال التنوع ويعمل لمدة محددة. وعمل الفريق على وضع مسرد للتعريف والمصطلحات الموحدة المتعلقة بالتحيز واتفق بعد ذلك على مبادئ مشتركة وممارسات جيدة محددة تحديداً منهجياً لتعزيز التنوع والإنصاف والشمول من أبعاد متعددة.

*التصدي للتحرش الجنسي*

37 - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين النهوض بنهج موحد على نطاق المنظومة للتصدي للتحرش الجنسي من خلال فرقة العمل التابعة له والمعنونة بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسعياً إلى تحقيق هدفها المتمثل في تشجيع تهيئة بيئة عمل آمنة ومتساوية وشاملة للجميع عبر منظومة الأمم المتحدة، شرعت فرقة العمل في عام 2022 في المرحلة الثالثة من عملها. واستندت المرحلة إلى رؤية استراتيجية، اعتمدتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في دورتها العادية الأولى لعام 2022، تتمحور وفق أربعة مجالات عمل طموحة: (أ) الوقاية والعلوم السلوكية؛ (ب) مشاركة الضحايا ودعمهم؛ (ج) البيانات والنتائج؛ (د) تعزيز التعاون. وحددت المجالات من خلال جمع الثغرات والاحتياجات التي أقرها كبار قادة الأمم المتحدة وأخذها في الاعتبار، والاستفادة من العمل السابق الذي قامت به فرقة العمل، بهدف وضع الأدوات ومواصلة تطويرها، باستخدام أفضل الممارسات، وبذل الجهود للتصدي للتحرش الجنسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

38 - وحققت فرقة العمل تقدماً في عملها لوضع نهج يركز على الضحايا في التصدي للتحرش الجنسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من خلال المساعدة في وضع وحدة تدريبية بشأن حقوق وكرامة ضحايا سوء السلوك الجنسي، استناداً إلى المبادئ الأساسية التي أصدرتها فرقة العمل في عام 2021. وسيجري نشر الوحدة القائمة على سيناريوهات والمقدمة بوسائط متعددة في عام 2023.

39 - وواصلت فرقة العمل تعزيز التعاون وجهود التواصل مع الدول الأعضاء، ومع أصحاب المصلحة الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، ومع الخبراء والشركاء الخارجيين. واستمر تنظيم حوارات التعلم بين الأقران لتبادل المعارف مع خبراء من داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك من خارجها. وشاركت فرقة العمل، من خلال رئيسها، في حوار استراتيجي مع الدول الأعضاء بشأن منع سوء السلوك الجنسي، وشاركت في تبادلات أخرى للآراء، مثلاً في مجموعة الأصدقاء المعنية بالقضاء على التحرش الجنسي.

40 - وكما حدث في السنوات السابقة، أجرت فرقة العمل الاستبيان السنوي على نطاق المنظومة بشأن تحسين الإبلاغ عن التحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة. وفي محاولة أخرى لتحقيق الشفافية، نُشرت نتائج الدراسة الاستقصائية المجمعّة. وسمحت الدراسة الاستقصائية بمقارنة الإبلاغ عن التحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة بمرور الوقت. واستُخدمت، بشكل مستمر على نطاق المنظومة، قاعدة بيانات أداة التحقق من انعدام السوابق (Clear Check)، التي تمكن من تبادل المعلومات بين مؤسسات الأمم المتحدة بشأن الأفراد الذين ثبتت في حقهم ادعاءات تتعلق بسوء السلوك الجنسي، واستمر وجود فرص التوسيع لتشمل الشركاء الخارجيين في عام 2022.

#### الصحة والسلامة المهنيين

41 - واصل المنتدى الصحة والسلامة المهنيين، الذي أطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2019، عمله لدعم قدرة المنظومة على تنفيذ ولاياتها البرنامجية مع ضمان السلامة الجسدية والنفسية لموظفيها.

42 - ووضع المنتدى توجيهات إضافية بشأن تطبيق نظم إدارة الصحة والسلامة المهنيين في المؤسسة. وعلاوة على ذلك، بدأ في إنشاء مستودع عالمي للصحة والسلامة المهنيين على الإنترنت، ستتاح فيه الوثائق المتعلقة بالموضوع لموظفي منظومة الأمم المتحدة، بغض النظر عن موقعهم ومؤسستهم. ووضعت عملية لجمع وفحص وتطوير معايير الصحة والسلامة المهنيين لهذا الغرض.

43 - وفيما يتعلق بالبعد القطري، واصل المنتدى وضع نهج منسق لأفرقة الأمم المتحدة القطرية إزاء مخاطر الصحة والسلامة المهنيين، بدءاً بتوصية من المنتدى ومكتب التنسيق الإنمائي بأن يقود المنسقون المقيمون نهجاً منسقاً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية إزاء هذه المخاطر. وأدت العملية التشاورية التي تلت ذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين إلى اتخاذ القرار بإنشاء لجان محلية مشتركة للصحة والسلامة المهنيين كآلية استشارية تقنية، وإلى وضع إطار للمساءلة للمنسقين المقيمين وفريق الأمم المتحدة القطري في المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيين. ومن المتوقع مواصلة العملية بوضع تصور لكيان تنسيقي محتمل للإشراف على نظام إدارة الصحة والسلامة المهنيين على نطاق الأمم المتحدة وتقديم الدعم لجهات التنسيق المعنية بالصحة والسلامة المهنيين واللجان المحلية.

44 - وتعاون المنتدى تعاوناً وثيقاً مع مجلس تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه في مكان العمل. وبعد الاستعراض الأولي لأثر كوفيد-19 على الصحة العقلية لموظفي الأمم المتحدة، أصدر المجلس تقرير متابعة، قدم توصيات عملية قصيرة وطويلة الأجل وممارسات جيدة.

## دال - الابتكار والتحول الرقمي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

*تفعيل الاعتراف المتبادل على نطاق منظومة الأمم المتحدة*

45 - في عام 2018، قامت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بوضع وإعلان بيان الاعتراف المتبادل، الذي اعتمده ووقعه بعد ذلك الرؤساء التنفيذيون لـ 23 مؤسسة، يقودهم الأمين العام. وكان البيان عاملاً تمكينياً أساسياً لإصلاح الإدارة، يهدف إلى إزالة الحواجز التي تحول دون زيادة توحيد الخدمات المشتركة. وأضفى البيان طابعاً رسمياً على الالتزام المشترك بتطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل، مما يسمح لكيان باستخدام السياسات والإجراءات وعقود النظام والآليات التشغيلية ذات الصلة في كيان آخر والاعتماد عليها في تنفيذ الأنشطة، دون الحاجة إلى القيام بمزيد من عمليات التحقق أو التقييم أو الحصول على الموافقة، وذلك إلى أقصى حد ممكن عملياً.

46 - وما فتئت الكيانات تطبق الاعتراف المتبادل بدرجات متفاوتة من النجاح، ولا تزال هناك عدة تحديات تعوق الاعتماد الكامل للمبدأ. وأنشئت فرقة عمل تابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2022 لمعالجة المسائل العالقة وتعزيز تفعيل الاعتراف المتبادل.

47 - وأجرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في دورتها الرابعة والأربعين، تقييماً للحالة الراهنة لتفعيل الاعتراف المتبادل من أجل وضع استراتيجية لمعالجة العقبات المتبقية والاستفادة من حالات النجاح وأفضل الممارسات. وشملت الدورة مشاركة فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فضلاً عن ممثلين عن مبادرات مشتركة بين الوكالات استفادت من الاعتراف المتبادل: مركز الأمم المتحدة للحجوزات، وأسطول الأمم المتحدة، ومشاريع الموارد البشرية والمشتريات المنفذة في إطار الشبكات ذات الصلة لتمكين التعاون والاعتراف المتبادل بالأدوات والعمليات.

48 - وظلت اللجنة ملتزمة بالإجماع وبقوة بمتابعة الالتزامات المبينة في بيان الاعتراف المتبادل، وعقدت العزم على تعزيز تعاونها مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما على المستوى القطري، من خلال إنشاء فريق صغير من الأعضاء للتنسيق بين مختلف مسارات العمل في هذا المجال، وكذلك من خلال تعاون أوثق مع مكاتب مراجعة الحسابات ومكاتب الشؤون القانونية.

*الهوية الرقمية للأمم المتحدة*

49 - تهدف مبادرة الهوية الرقمية للأمم المتحدة، التي أطلقتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام 2021، إلى حل مسألة تجزؤ البيانات وإمكانية نقلها عبر منظمات الأمم المتحدة، مع إمكانية تبسيط وتيسير العمليات والمعاملات عبر جميع وظائف الأعمال. وستقدم الهوية الرقمية، في جوهرها، هوية فريدة لكل فرد من أفراد الأمم المتحدة، من الإلحاق الفعلي بالعمل حتى التقاعد.

50 - وفي عام 2022، تم تحديد إدارة المشروع والانتهاه من استقدام فريق المشروع. وتم اختيار سيناريو عمل أولي (الإلحاق الفعلي للموظفين بالعمل) كأولوية أولى للمبادرة. وشارك خبراء في مجال الموارد البشرية

وكشوف المرتبات والمعاشات التقاعدية في حلقة عمل للتفكير التصميمي تهدف إلى تحديد مواضع الشكوى واحتياجات المستخدمين الحرجة التي يواجهها الموظفون في التنقل عبر المعالم الرئيسية للمسار الوظيفي، وهي الإلحاق الفعلي بالعمل، والتنقلات فيما بين الوكالات، وانتهاء الخدمة. وأدت حلقة العمل إلى تحسين وصقل سيناريو الأعمال المختار، مما كشف عن الحاجة المستمرة إلى التغيير المفضي إلى التحول فيما يتعلق بتنسيق طرق أداء العمل ونقل البيانات بكفاءة والتعاون عبر المنظمات الأعضاء.

#### مستقبل المالية والمال

51 - ظل كل من التطورات التكنولوجية والابتكار في الإدارة المالية بالغة الأهمية لشبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام 2022. ويسرت الشبكة تبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال مستقبل المالية والمال. ومن الأمثلة على النهج الابتكارية التي استكشفتها الشبكة تقنيات سلسلة الكتل لدعم تنفيذ البرامج، والعملات المعدنية والمحافظة المستقرة لتقديم المساعدة الإنسانية، وبوابة مالية توفر شبكات دفع موحدة ومتكاملة تتيح الربط مباشرة بالمنظومة المالية العالمية على جميع المستويات.

52 - وتواكب الشبكة جهود وإنجازات كيانات منظومة الأمم المتحدة، وهي ملتزمة بزيادة التعاون للاستفادة من التجارب، وتوسيع نطاق المعرفة، وكفالة استعداد منظومة الأمم المتحدة للتغيرات التكنولوجية السريعة.

53 - وواصل الفريق العامل المعني بخدمات الخزانة المشتركة تغطية الأزمة المستمرة في أفغانستان، وهو نشاط بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتناول عمل الفريق مسألتين الجزاءات والوصول إلى الشبكة المصرفية الأفغانية لتلبية الاحتياجات التشغيلية للأمم المتحدة، في بيئة مالية ونقدية بالغة الصعوبة. وعلاوة على ذلك، وفي عام 2022، أصبحت الحرب في أوكرانيا أكبر أزمة إنسانية حادة للمشردين قسرا واللاجئين، مما تطلب دعم خزانة متخصصة للتوزيع السريع للأموال على المحتاجين.

54 - وعلى هذه الخلفية، واصل الفريق العامل المعني بخدمات الخزانة المشتركة أنشطته لتحديد وتنفيذ حلول للبلدان الخاضعة لجزاءات بالإضافة إلى توفير متطلبات الطوارئ النقدية الموجودة (أي لأفغانستان وأوكرانيا)، فضلا عن مواصلة أنشطته الرامية إلى صياغة الوثائق المتعلقة بالإطار الخاص بالبيئة والمجتمع والحوكمة والوثائق المتعلقة بإطار الاستثمارات المستدامة، والاتفاقات الرئيسية للخدمات المصرفية - وطلبات تقديم العروض المجدولة. وبدأ الفريق العامل أيضا في استخدام قائمة بالمديرين الخارجيين للاستثمارات، واغتتم فرصا للتعاون في مختلف مجالات نظم وعمليات الخزانة الأساسية، ولا سيما في مجال التشغيل الآلي باستخدام التحكم الآلي وفي الربط المصرفي، وذلك بغية وصول جميع أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة إلى النظم المالية العالمية في جميع أنحاء العالم، في أي مكان، وفي أي وقت، ومن أي جهاز.

#### المشتريات

55 - واصلت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى تعزيز كفاءة سلسلة الإمداد في منظومة الأمم المتحدة. واعترافا بقدرة الأمم المتحدة - وهي مشتر دولي رئيسي - على دعم وتعزيز الممارسات الجيدة، واستجابة لقرار مجلس الأمن 2388 (2017)، وضعت الشبكة نهجا موحدا لمكافحة الاتجار بالبشر والعمل القسري في سلاسل الإمداد بالأمم المتحدة اعتمدته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

ويستند إطار السياسات إلى أفضل الممارسات المبينة في الأطر المعيارية والمبادئ التوجيهية الحكومية، وكذلك إلى الأنشطة الحالية للعديد من المنظمات الدولية.

56 - وأعلن عن الفائز بجوائز الأمم المتحدة للمشتريات في الدورة الثانية والثلاثين لشبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وشكلت الجوائز، التي وضعت الشبكة تصورها وإطارها، احتفالاً واعترافاً بالتميز في مهنة إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد على نطاق الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الشبكة اتفاقاً متعلقاً بالمبادئ والمعايير للإدارة الاستراتيجية للفتات، مما يمهّد الطريق لوضع خارطة طريق شاملة. وفي إطار جهود التواصل، تُرجم دليل الممارسين في مجال المشتريات في الأمم المتحدة إلى اللغتين الصينية والعربية، وأنتج شريط فيديو شامل عن التعامل التجاري مع الأمم المتحدة لدعم أنشطة التواصل مع البائعين، ولا سيما مبادرة الحلقات الدراسية الدولية بشأن المشتريات<sup>(20)</sup>.

#### رابعاً - تعدد اللغات: قيمة أساسية من قيم الأمم المتحدة

57 - عملاً بقرارات الجمعية العامة 64/54 و 250/69 و 9/70 و 262/71 و 19/72 و 270/73 و 252/74 و 244/75 و 237/76، واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، في إطار الاضطلاع بدورها كجهة ميسرة، دعم الالتزام الشخصي للأمين العام ومنسقه لشؤون تعدد اللغات، وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، بتعزيز تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

58 - وشجعت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين على اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات على نطاق المنظمات الأعضاء في المجلس، وقدمت الدعم، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وآلياتها، لشبكة جهات التنسيق المعنية بشؤون تعدد اللغات بسبل منها إجراء مشاورات على نطاق المنظومة ووضع توصيات بشأن النهج الأنسب والأكثر فعالية لإدماج تعدد اللغات كقيمة أساسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

59 - وساهمت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في متابعة استعراض وحدة النقيش المشتركة لحالة تنفيذ تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما وفر معلومات أساسية تقنية عن أبعاد تعدد اللغات على نطاق المنظومة. ودعمت شبكة الموارد البشرية وضع إطار لغوي لمنظومة الأمم المتحدة لتدريس اللغات وتعلمها والتقييم وإصدار الشهادات باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ويسرت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تبادل المعارف والخبرات على نطاق واسع فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن السبل المجدية لضمان خدمات الترجمة الشفوية العالية الجودة والمتاحة بسهولة في البيئة الأخيرة لاستمرارية تصريف الأعمال وما يتصل بها من غلبة أشكال الاجتماعات الافتراضية والمختلطة.

#### خامساً - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيئات الأخرى المشتركة التمويل

60 - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال هيئاته الفرعية، عمله الناجح فيما يتعلق بتنسيق برنامجي عمل كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة النقيش المشتركة، والإسهام فيهما.

(20) انظر: [www.ungm.org/Shared/KnowledgeCenter/Pages/VBS\\_BusSeminar](http://www.ungm.org/Shared/KnowledgeCenter/Pages/VBS_BusSeminar).

61 - وواصلت شبكة الموارد البشرية ما درجت عليه منذ فترة طويلة من مشاركة في دورات لجنة الخدمة المدنية الدولية وأفرقتها العاملة. وبالإضافة إلى الجهود التعاونية التي تبذلها الشبكة لتحقيق نتائج الجولة الجديدة من الدراسة الاستقصائية المقارنة لمواقع العمل عقب الاستعراض الأخير لنظام تسوية مقر العمل واستكمال استعراض منهجية تحديد أجور الموظفين المعينين محلياً، تعاونت الشبكة، عن طريق فريقها الميداني ومشاركتها المباشرة في الأفرقة العاملة التابعة للجنة، في مسائل منها استعراض الأحكام الحالية المتعلقة بإجازة الأبوين وتنقيح لمعايير السلوك في الأمم المتحدة. وتعاونت الشبكة مع اللجنة عن كثب أيضاً في المسائل المتصلة بالتصدي المتواصل لجائحة كوفيد-19 (من قبيل تعديل الأحكام المتعلقة ببذل الخطر) وحالات الطوارئ الأخرى (مثل الاستجابة الفورية للحالة في أوكرانيا في شباط/فبراير 2022).

62 - وطوال عام 2022، ظلت أمانتا مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة في حوار مستمر وبناء. وأتاحت التبادلات مع ممثلي الوحدة والمفتشين إجراء مناقشات مثمرة بشأن التعاون في الوقت الحالي وفي المستقبل. وقدمت أمانة المجلس، بالتشاور مع الشبكات التقنية والمواضيعية التابعة للمجلس، تعليقات على عدد من مشاريع التقارير التي كانت تعدها الوحدة، والتقت بالحضور الشخصي، كلما أمكن، مع المفتشين ومع موظفي أمانة الوحدة لمناقشة المسائل المتعلقة بالتقارير الحالية والمقبلة. وقامت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بما يلي: (أ) الإسهام في إعداد برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة السنوي من خلال تقديم إسهامات موضوعية متعلقة بمقترحات محددة؛ (ب) مواصلة تيسير جمع التعليقات والآراء من منظومة الأمم المتحدة بشأن تقارير الوحدة ذات الطابع الشامل للمنظومة بأسرها؛ (ج) إصدار مذكرات الأمين العام<sup>(21)</sup> المتعلقة باستعراضات وحدة التفتيش المشتركة بالنيابة عن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في أوانها.

63 - وفي الختام، قام رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، بالتشاور مع أعضاء المجلس ووفقاً للإجراءات المبينة في المادة 3 من الفصل الثاني من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة<sup>(22)</sup>، باستعراض مؤهلات مفتش واحد أُقترح تعيينه في عام 2023.

## سادساً - تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

64 - وافقت الجمعية العامة في قرارها 283/60 على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض البيانات المالية لمنظومة الأمم المتحدة. وقامت جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأعضاء البالغ عددها 26 و 8 من المنظمات المراقبة باعتماد المعايير وتنفيذها، ولا تزال تتلقى آراءً غير مشفوعة بتحفيزات من مراجعي الحسابات، مما يدل على التزام منظومة الأمم المتحدة بمواصلة الامتثال للمعايير المتطورة وعلى قدرتها على القيام بذلك من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

65 - وأنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية لكي تنفذ في البداية الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ثم تحافظ عليه. وواصلت عملها لضمان الامتثال

(21) متاحة على الرابط الشبكي التالي: [www.unjui.org/content/reports](http://www.unjui.org/content/reports) (انظر "التعليقات").

(22) قرار الجمعية العامة 192/31، المرفق، الفصل الثاني، المادة 3.

المستمر للمعايير الجديدة والقائمة، ويتمثل أحد أهداف فرقة العمل في زيادة إمكانية المقارنة بين سياسات وممارسات الإبلاغ المالي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

66 - وواصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحديث المعايير وإصدار التوجيهات استجابةً لاحتياجات وبيئات المستخدمين المتغيرة. وحضر ممثلون من فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية اجتماعات المجلس على مدار العام، ليظلوا على اطلاع على الإصدارات الجديدة والمشاريع المقبلة، ويقدموا التعليقات إلى المجلس بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وعُقد أول اجتماعين فصليين لعام 2022 افتراضياً تلتهما اجتماعات بالحضور الشخصي في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر.

67 - وعقدت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية اجتماعها المرحلي لعام 2022 افتراضياً في 13 أيار/مايو، حيث تم تقديم معلومات مستكملة عن تطورات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تلاه تبادل الخبرات فيما يتعلق بالبيانات المالية. وعقدت فرقة العمل اجتماعها السنوي في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وكان هذا أول اجتماع حضوري منذ بداية جائحة كوفيد-19. وعُقد الاجتماع الذي دام ثلاثة أيام في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في كوبنهاغن، ونُظر فيه في طائفة من المسائل، بما في ذلك معلومات مستكملة من موظفي مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتفاعل معهم فيما يتعلق بوضع المعايير الجديدة المتبقية بشأن المحاسبة المتعلقة بالإيرادات ومصروفات التحويل. وتضمن الاجتماع التفاعل مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن الملاحظات الرئيسية لمراجعة الحسابات ونتائجها والمسائل الناشئة المتعلقة بمراجعة الحسابات التي توصل إليها نتيجةً لأعماله. وواصلت فرقة العمل تنفيذ مبادرات مختلفة وأوجه تعاون تهدف إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان الاتساق في تفسير المعايير وتطبيقها واستدامتها في الإبلاغ المالي.

## سابعاً - خاتمة

68 - في عام 2022، كان مجلس الرؤساء التنفيذيين هو القوة المحركة لجهود التكامل والاتساق في منظومة الأمم المتحدة، من خلال مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية، وذلك دعماً للولايات والأولويات الحكومية الدولية. وفي الوقت الذي واجه فيه المجتمع الدولي تحديات متزايدة التعقيد، واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم والمشورة في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء.

69 - وحافظ المجلس على التزامه بتعزيز اتساق السياسات وتنسيقها دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة". وظل المجلس يقوم بالتحضير على نطاق المنظومة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها، وتحسين وتطوير المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة، مع الاسترشاد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورفاه الناس الذين تخدمهم.